وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

سلسلة محاضرات مقياس القضايا الراهنة

طلبة السنة أولى ماستر سمعي بصري

أستاذ المقياس : جدو فؤاد

ملخص محاضرة الصراع حول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط

1- مفهوم الامن الطاقوي :

مفهوم " امن الطاقة " ليس مفهوما جديدا و ترجع بداياته الي قرار وينستون تشرشل الذي يعد اول من طرح تعريفا له حين أشار إلى أن :" أمن الطاقة يمكن في التنوع و التنوع فقط". و قد كان يقصد من خلال تعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية و عدم الاعتماد على مصدر واحد. "

فمع التهديدات الأمنية لمصادر الطاقة خاصة بعد الثورة الإيرانية الإسلامية و حرب أكتوبر 1973 اصبح مفهوم امن الطاقة جليا في استراتيجيات الامن القومي للدول الصناعية الكبرى بل انها اخذت في صوغ استراتيجيات قومية خاصة بقضية الطاقة و امنها على المستويين الداخلي و الخارجي و بدأت بوضع دراسات خاصة بأمن الطاقة و رصد ميزانيات لتنفيذها .

لكن هناك إشكاليات رئيسية في ضبط مفهوم امن الطاقة و هي :

الإشكالية الأولى : عدم وجود تعريف شامل لمفهوم الامن مع اختلاف منظور كل دولة لمفهوم الامن الطاقوي حسب هل هي دول منتجة او مستهلكة .

الإشكالية الثانية : امن الطاقة يعتبر مفهوما اقتصاديا الا ان له ابعاد مختلفة سياسيا و بيئيا و امنيا.

بدأ مفهوم امن الطاقة يتطور من خلال الازمات التي عرفها العالم حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية حينما حصلت الدول المنتجة على استقلالها السياسي الي مفهوم اخر يتعلق بأمن العرض و الطلب نتيجة لكبرى الازمات الاقتصادية في مجال الطاقة و بعدها الى امن المنشأة الطاقوية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 .

فتختلف التعريفات الخاصة بمفهوم امن الطاقة بحسب موقع الدولة في السوق الطاقة الدولية من كونها دولة منتجة للطاقة او مستهلكة فبالنسبة للدول المصدرة يقوم مفهوم امن الطاقة على " امن الطلب و ضمان امن مصادر الطاقة مع مشروطية العائد المالي اما الدول المستهلكة فتعرف امن الطاقة " امن الامدادات و تنوع المصادر و استقرار الأسواق العالمية. "

و يمكن ان نقدم مجموعة من التعريفات لأمن الطاقة اين نجد ان الأمم المتحدة قد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه:" الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات ، و بأشكال متعددة و بكميات كافية و بأسعار معقولة". هذا التعريف حصر أمن الطاقة في توفر الإمدادات بالكميات و الأسعار المناسبة. لأن اهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة ، يعود لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية، و استمرارية النمو الاقتصادي و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين اللذان يمكن أن يكونا محلّ تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات و الدول .

اما تعريف الوكالة الدولية للطاقة فعرفت امن الطاقة بانه " تواصل الاستقرار في الأسعار المقبولة التي هي في المتناول ، مع استمرار الاهتمام بقضايا البيئة " ، فهذا التعريف جاء ضمن الأهداف التي أنشئت لأجلها الوكالة الدولية للطاقة و هي ضمان التعاون الدولي في مجال الطاقة خاصة بعد حرب أكتوبر 1974 .

2- <u>معطيات حول الغاز في المتوسط:</u>

بدات عملية البحث و التنقيب على الغاز سنة 2009 حيث بدات عمليات التنقيب قبال السواحل المصرية اين نجد أبرز الحقول المكتشفة في المنطقة حتى الآن هو حقل "ظهر" قبالة السواحل المصرية، ويقدر الاحتياطي فيه بنحو ثلاثين تريليون متر مكعب من الغاز، وحقل "لوثيان" الواقع قبالة حيفا، وتقدر احتياطياته بنحو 18 تريليون متر مكعب، وحقل "تامار" الذي يقع قبالة سواحل سوريا ولبنان وقبرص والأراضي الفلسطينية المحتلة، ويضم احتياطيا تقديريا من الغاز يصل إلى عشرة تريليونات م 3، وحقل "أفروديت" الذي يقع في المياه الإقليمية القبرصية ويحوي احتياطيا من الغاز يبلغ ثمانية تريليونات م 3.

حسب بيانات هيئة المساحة الجيولوجية الأميركية والشركات العاملة في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فإن المنطقة تعوم فوق بحيرة من الغاز يقدر مخزونها بنحو 122 تريليون م3 من الغاز الطبيعي، و1.7 مليار برميل من احتياطيات النفط ، و تقدر حصة مصر من هذه الثروة بنحو 850 مليار متر مكعب، ولقبرص 140 مليار متر مكعب، أما إسرائيل فهي تستحوذ على 310 مليارات متر مكعب، وكانت أول من عثر على مخزون للغاز في أعماق البحر شرق المتوسط عام 2009.

و تدير عمليات التنقيب في المنطقة شركات نفط عالمية، أبرزها شركة إيني الإيطاليّة في مصر وقبرص، وتوتال الفرنسيّة في قبرص، ونوبل إينرجي الأميركية في الأراضي المحتلة، ونوفاتك الروسية في لبنان.

3- <u>تطور الاحداث في شرق المتوسط :</u>

***الموقف التركي من عمليات التنقيب :**

مع بداية عمليات التنقيب في شرق المتوسط و بداية استخراج هذه المادة بدأت الصراعات بين الدول حيث أعلنت تركيا رفض اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية الموقعة بين قبرص وإسرائيل عام 2010، وكذلك اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص عام 2013؛ بسبب ما اعتبرته مسا بالمصالح الاقتصادية التركية، لكن القاهرة أكدت أنها ستتخذ كل الوسائل للحفاظ على سيادتها.

و بعدها بدأت تركيا في التنقيب عن الغاز قبالة سواحل قبرص التركية بحثا عن ثروة ترى أنها من حق القبارصة الأتراك، فضلا عن الدفاع عن مصالح تركيا الخالصة، وهو التحرك الذي أثار زوبعة انتقادات من اليونان ومصر وإسرائيل والاتحاد الأوروبي.

اما المبررات التي تعتمد عليها تركيا في دفاعها عن حقها في الغاز تقول تركيا إن تحركاتها في التنقيب والبحث عن النفط والغاز تتم ضمن القانون الدولي، وأن التنقيب يجري داخل "جرفها القاري"، وأدت التوترات المتزايدة إلى إحياء النقاش في تركيا حول إقامة قاعدة بحرية دائمة في الجزء التركي من قبرص.

***موقف الدول المشاركة في حقل الغاز المتوسطي:**

في بداية العام 2019 أنشأت كل من مصر وإسرائيل واليونان وقبرص والأردن وإيطاليا وفلسطين منتدى أطلق عليه اسم "غاز شرق المتوسط" مستثنيا تركيا من حضوره، يهدف المنتدى إلى إقامة سوق إقليمية للغاز، وخفض تكاليف البنية الأساسية، وتقديم أسعار تنافسية في نطاق جهود لتحويل المنطقة إلى مركز كبير للطاقة.

و قد سبق ان كانت هناك قمة و التي عرفت بالقمة الثلاثية بين مصر واليونان وقبرص الرومية في نوفمبر عام 2014م، والتي عقدت في القاهرة، وتم خلالها توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين هذه الدول. الدول الثلاث تجاهلت عن عمدٍ دعوة تركيا إلى هذه القمة، وتقف القاهرة خلف هذا التجاهل نتيجة التوتر الحاصل بين البلدين خاصة بعد الموقف التركي من النظام المصري الحالي .

بالإضافة الى توتر العلاقات ما بين تركيا و قبرص خاصة في ما يخص قبرص التركية و رفض تركيا الانسحاب من الشطر الشمالي و هذا جعل قبرص تتجنب تركيا في المعاهدات التي تبرمها حول الغاز في المنطقة.

***انعكاسات الصراع في شرق المتوسط**

قامت تركيا بتغير استراتجيتها في التعاطي مع هذه القضية من خلال التوجه الى ابرام معاهدة مع ليبيا الدولة الجار لمصر ، فقامت أنقرة على الصعيد السياسي قبل التوجه نحو ليبيا بإرسال رسالة إلى الأمم المتحدة في 18 مارس 2019 توضح فيها حدود جرفها القاري البحري. كما قامت ميدانياً بإطلاق سفينتَي التنقيب عن النفط والغاز "فاتح" و"ياوز" في مياه المتوسط غربي جمهورية قبرص التركية.

و من جانب اخر قامت تركيا بإبرام مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا متسقة مع السياسة التركية تجاه شرق المتوسط. إذ تسعى تركيا من خلال هذا الاتفاق إلى تحقيق العديد من الأهداف لإثبات دورها في المنطقة في وجه محاولات عزلها الإقليمي.

و لهذا تركيا ترى أن حدودها المائية تمتد حتى الحدود المائية الليبية ما يعني أن إقليم شرق المتوسط يمكن اقتسامه مناصفة مع ليبيا استناداً إلى مبدأ "الجرف القاري" وليس مبدأ الحدود البحرية أو المياه الإقليمية، وهذا الجرف القاري يمتد لمسافة 200 ميل بحري، فإذا كان عرض المتوسط يقترب من 400 ميلاً بحرياً فيمكن للطرفين تقاسمه متجاهلين بذلك كلا من قبرص واليونان"

ما يهم تركيا في ليبيا عدة اعتبارات أولها تأمين مصدر للطاقة، "فتركيا دولة غير منتجة للطاقة وتستورد 95% من احتياجاتها منها ما يكفلها سنويا نحو 50 مليار دولار وتريد وقف هذا النزيف على الطاقة وأن يكون لها منابع نفط وغاز"، كما أن تركيا لديها فقط 12 ميلاً بحرياً وفقا لاتفاقية البحار لعام 1982 كحدود بحرية ليس متوفر بها أي مصادر للطاقة لذا تريد التوسع في الجرف القاري لعلها تجد بغيتها، "خصوصا وأن المسح الذي جرى لهذه المنطقة أكد وجود منابع نفط وغاز تتمركز في المثلث الواقع بين قبرص وإسرائيل واليونان، أي شرق وجنوب قبرص وليس شمالها القريب من تركيا.

فتركيا ترى من جانبها أن إدخال ليبيا، التي كانت حتى تاريخ الإعلان عن مذكرة التفاهم خارج الحسابات في ظل التمزق الداخلي الذي تعانيه، إلى المعادلة الإقليمية في شرق المتوسط سيساهم في إعادة خلط الأوراق بما لا يتوافق مع مساعي التكتل المعادي لتركيا مصر–اليونان–إسرائيل. بخاصة في ظل تزايد اعتماد حكومة طرابلس على الدعم السياسي والميداني التركي في مواجهة هجمات حفتر.

فإن القاهرة أعلنت منددة رفضها اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا واعتبرته فاقداً للشرعية و اليونان أيضا رفضت الاتفاقية بل امتدت الى طرد سفير ليبيا في اليونان و و تشنج العلاقات بين تركيا و اليونان في حين ان إسرائيل لم تدخل في صراع مباشر مع الطرف التركي لانها سبقت الدول المعنية بالجرف القاري من خلال تطوير تكنولوجيا التنقيب و التكرير و استطاعت ان تصدر الغاز للاردن و بالتالي دخول في مراحل جديدة من السيطرة و النفوذ.

يبقى هذا الصراع قائم الا اذا تم حسم الصراع حول المصالح في المنطقة و دمج تركيا في الحقول الغازية و حل الازمة السورية و إيجاد منافذ استراتجية للغاز القطري و المصالح الروسية في أوروبا و الا سيبقي الصراع قائما .